المجالس المحلية

الغوطة الغربية وجنوب دمشق

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا
يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية داخل سوريا

12 تموز 2015
souriatna@gmail.com

تغلب في المدينة زراعة الخضار الورقية والخضار الفصيلة القرعية كالكوسا والبندورة
المعضمية 5 تموز 2015
عدسة كنان الدمشقي لسوريتنا

ما يزرع في المعضمية كافٍ لأهلها
الصرف الصحي بديل المياه لري المزروعات

تحاول معضمية الشام، كعشرات المدن المحاصرة في سوريا تعويض النقص الغذائي بالزراعة، فيمتهن الكثير من سكانها المهنة التي لم يكونوا بعيدين عنها سابقاً، إلا أن لجوءهم إليها اليوم جاء من باب الاضطرار، وتغلب على زراعاتهم الخضار الورقية والخضار الفصيلة القرعية، كالكوسا والبندورة.

ويبدو الاتجاه نحو الزراعة وجني المحاصيل بوابة أمل في المدينة، خاصة أنّ هناك من يتحدث عن حالة من شبه الاكتفاء الذاتي من خلال ما يجنيه السكان. يقول مواطن من المدينة: «إنّ الأمور تتجه نحو التحسن» و«الحصار بدأ يفك تدريجيًا، كما أنّ ما يزرع في المدينة كافٍ لإطعام كامل أهلها»، ويصف (مجد)، الذي يعمل مديرًا لمكتب الخدمات في المجلس المحليّ لمعضمية الشام، الواقعَ بالجيد والتحسن،يقول: «إنّ ما يسمح النظام بإدخاله في ظل الحصار الخانق، لا يكفي العائلات الموجودة في المدينة؛ ما يضطرّ المجلس إلى توزيع الحصص بالتناوب لإرضاء الجميع وسد حاجتهم، ويعمل المجلس على إيجاد حلّ لمشكلة المياه».

ولعل ما يشير إليه مجد من مشكلة المياه، يتمثّل في المعاناة الرئيسة للسكان، خاصة أن الزراعات الصيفية التي يعملون بها، تتطلب بالدرجة الأولى الريَّ الكافي والمنظم، وهو ما يصعب توفيره.

الصرف الصحي بديلاً

تعدّ مشكلة نقص المياه، إحدى أهم المشكلات التي تواجه أهالي معضمية الشام وتشغلهم؛ الأمر الذي دفعهم إلى استخدام مياه الصرف الصحي، لسقاية مزروعاتهم، كحلّ بديل لم يجدوا غيره.

ويعزو البعض لجوءه إلى هذا الحل، إلى الجفاف، وقلة المياه، وتدهور نوعية المياه العذبة المتوفرة، بسبب التخلص غير السليم من مياه الصرف الصحي، بينما تعود الأسباب، وفق آخرين، إلى عدم وجود مصادرَ مياه بديلة، في ظلّ صعوبة حفر الآبار، حيث لا وقودَ لتشغيل الآليات، إضافة إلى الزيادة السكانية، وزيادة وفرة مياه الصرف الصحي.

ويعتبر بعض المزارعين، في السياق نفسه، أن مياه الصرف الصحي تحوي المواد الغذائية اللازمة التي تساعد على زيادة نسبة المحاصيل.

مخاطر وتحذيرات

وحول مخاطر استخدام مياه الصرف الصحي في سقاية المزروعات، أوضح أحد المهندسين الزراعيين في المدينة، أنّ «مياه الصرف الصحي، تحوي على ماء بنسبة 99.9 ٪ إضافة إلى كميات صغيرة من المواد العائمة والذائبة؛ العضوية وغير العضوية، أما الملوثات التي تشكل الخطر الاكبر والمسببة للأمراض فهي فيروسات (المعوية) والبكتيريا (الكوليرا) والديدان، الموجودة بنسب عالية ومختلفة في مياه الصرف الصحي، فضلاً عن أنّه يمكن لهذه الميكروبات البقاء على قيد الحياة في التربة، أو على سطح المحاصيل لفترات طويلة، إلى أن تنتقل إلى لإنسان أو الحيوان».

أما المشكلة الأخطر التي تتعرض لها التربة، جراء إشباعها بمياه الصرف الصحي، فهي الملوحة (التملح) التي تؤدي إلى تآكلها، والحدّ من الأوكسجين، وبالتالي وقف نمو النباتات.

وتؤثر هذه الجراثيم المستخدمة في مياه الصرف الصحي، على صحة الأهالي، وتلحق بهم أمراضاً لا تعدُّ ولا تحصى، ولعل أبرزها، التهاب الأمعاء، كما تعتبر مياه الصرف الصحي، مكاناً مناسباً لنمو ذبابة الرمل التي تسبب مرض (اللشمانيا). لكنّ مياه الصرف الصحي أصبحت، في ظل الحصار المطبق، وعدم توفر قطع التبديل للآليات الزراعية المعطلة، وغياب الرقابة الصحية، والحاجة الماسة إلى طعام يسد الرمق ويمسك بأطراف الحياة، الحلَّ الوحيدَ لأهالي المدينة».

تضم مدينة معضمية الشام أكثر من 40 ألف شخص، ينقصهم الكثير من الدعم الإنساني والاقتصادي، بدءاً بالماء وليس انتهاءً بالوقود.

أنجز هذا الملحق فريق سوريتنا داخل سوريا وخارجها بدعم من البرنامج الإقليمي السوري | التوزيع: الشبكة السورية للإعلام المطبوع

7000 إنسان يأكلون من مطابخ الجنوب

بحلول شهر رمضان، قام المكتب، بتجهيز مطبخين وثلاث نقاط توزيع في كل من ببيلا ويلدا وبيت سحم

يعمل المكتب الاغاثي في ريف دمشق الجنوبيّ، على تخديم العائلات المهجرة والمنكوبة، من خلال إنشاء مطبخ خيري.

ويقول محمد الخير، المسؤول في المكتب الإغاثي: « إنَّ المطبخ بدأ بطهي مادة العدس التي يسميها الأهالي شوربة الحياة، والتي كانت في أوقات من الحصار حلم كل عائلة فقيرة في المنطقة الجنوبية، حيث وصل ثمن الكيلو الواحد من العدس إلى 12 ألف ليرة سورية».

ومع دخول المواد الغذائية إلى المنطقة الجنوبية من خلال معبر ببيلا، انتقل عمل المطبخ، إلى مرحلة جديدة، هي «طهي مادتي الرز والبرغل بشكل أساسي إضافة إلى أطعمة أخرى، تختلف حسب المواد التي يسمح بإدخالها إلى المنطقة».

ويذكر الخير، أنّه «بعدما اقتحم تنظيم الدولة مخيم اليرموك، وقام بتهجير للأهالي، زاد عمل المكتب بشكل كبير، حيث تم تجهيز الشقق ومراكز لإيواء العائلات المهجرة، وتأمين الماء والدواء والطعام، وجرى إطلاق حملة (إيثار وإطعام) لمهجري مخيم اليرموك، فتمت تغطية عدد كبير من هذه العائلات في كل من ببيلا، ويلدا، وبيت سحم».

قام المكتب، بحلول شهر رمضان، بتجهيز مطبخين وثلاث نقاط توزيع في كل من ببيلا ويلدا وبيت سحم، لتوزيع وجبات الإفطار على المهجّرين من مخيم اليرموك والمناطق الأخرى، وعائلات الحجر الأسود، «التي لا تجد ما تأكله بسبب تمركز تنظيم الدولة في الحيّ».

ويغطي نشاط المكتب من خلال المطبخ الخيري، حوالي سبعة آلاف شخص، وهو عدد «يزداد يومياً بسبب عدم توفر المال لشراء المواد الغذائية، فالعوائل معدومة المردود المالي، ولا أحد يملك عملاً، وغالباً ما يضطر ربُّ العائلة إلى انتظار وجبة الإفطار، ليذهب بها إلى عائلته الصائمة».

ويوجّه الخير في ختام حديثه، نداء إلى جميع المنظمات والجمعيات، لدعم «المطابخ وتأمين سلل غذائية للعوائل المهجرة في المنطقة، ممن لا يسمح لهم بالدخول أو الخروج».

لا مياه ولا أدوية: التيفوئيد ينتشر جنوباً

سجل ناشطون مدنيون في جنوب دمشق عدة حالات لإصابة أطفال بالحمى التيفية (التيفوئيد) في بلدات المنطقة، إضافة إلى أمراض وأعراض أخرى من حساسية، وإسهال، وغيرها تنتج أغلبها عن عدم صلاحية مياه للشرب، في ظل النقص الحادّ للأدوية والمعدات الطبية عموماً.

وكانت الهيئة الطبية لجنوب دمشق، نشرت خلال الأيام الماضية على صفحتها الرسمية في (فيس بوك)، تحذيراً بشأن انتشار التيفوئيد في المنطقة، في وقت يؤكد فيه الناشط الإعلامي محمود الشامي، أن أعمال التنظيف وحرق النفايات، «يقوم بها الناس بصورة فردية في معظم الحالات»، كما يدق الشامي ناقوس الخطر، حول النظافة العامة والوضع الصحي جنوب دمشق. يقول:» إنّ معظم أحياء الجنوب ليس فيها مياه صالحة للشرب، ويلجأ الناس إلى مياه الآبار، التي تكون هي الأخرى غالباً غير صالحة». ومع ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الحشرات والأوبئة، أصبحت مسألة توفير مياه شرب نظيفة مسألة صعبة.

وتشتد وطأة مسألة النظافة العامة في مناطق معينة، منها، كما يذكر الشامي، الحجر الأسود، إذ «لا يوجد مجلس محلي ليهتم بهذا الأمر، بعدما توقف عمل المجلس السابق، إثر اقتحام تنظيم الدولة الحي، إضافة إلى أنّ النفايات تتراكم بصورة مرضيّة في الحجر الأسود والقدم والمخيم».

وأمام الواقع الصحي الخطر تنحسر وتكاد تنعدم مشاريع التنمية المستدامة في جنوب دمشق، حيث يعيش أغلب الناس على المشاريع الصغيرة المرتبطة بالزراعة على أسطح المنازل، أو تربية الأرانب، فضلاً عن البساتين التي يزرع فيها الأهالي الخضروات بشكل أساسي.

وتنفذ المجالس المحلية حالياً أعمالاً متواضعة، كحملات إفطار للصائمين وتوزيع أطعمة مطبوخة، وفق الناشط الشامي، الذي يؤكد أنَّ «الناس لم تعد تطالب المجالس المحلية بشيء، بل أصبح تأمين لقمة الطعام همهم الوحيد».

أهالي جنوب دمشق ينتظرون وجبات الإفطار أمام أحد مطابخ المكتب الإغاثي | 8 تموز 2015

دور الكفاءات والمهارات في تطوير المجالس المحلية

يعرف المجتمع المدني بوصفه مجموع التنظيمات، غير الحكومية، التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، الذي لا يستهدف الربح، ولا تستند فيه العضوية على روابط الدم والقرابة، وقد شكل في سوريا قبل حكم البعث داعماً أساسياً للنهوض السياسي الوطني والقومي، وقامت مؤسساته بوظائف بنائية حيث ازدهر دور النقابات المهنية، واتحادات الطلاب، والجمعيات والأحزاب على اختلاف توجهاتها، وحملت مشروعاً إصلاحياً وتحديثياً للدولة والمجتمع في آنٍ واحد.

مع حكم البعث للبلاد دخل المجتمع المدني بعد الثمانينات في القرن الماضي في ثباتٍ طويل، وانحسر دور أي شكل من أشكال العمل الجماعي لأبناء الطبقة الوسطى، كما سجل حضور الوجاهات والزعامات المحلية تراجعاً ملحوظاً لصالح المنتسبين إلى حزب البعث عموماً، والمتعاملين مع الجهاز الأمني بشكل خاص.

لم يسمح تسارع الأحداث، من اندلاع الثورة وحتى انتقالها إلى العمل المسلح، بإنتاج نواة قيادية للمرحلة المقبلة؛ أي: مرحلة انسحاب مؤسسات الدولة من المناطق المحررة، وتم تشكيل المجالس المحلية « من الناشطين الثوريين، والزعامات التقليدية، والبيروقراطيين المنشقين عن النظام، وأصحاب الكفاءات العلمية».

شكلت الفئة الأخيرة التي تشمل أصحاب الكفاءات العلمية من أطباء ومحامين وإداريين وغيرهم رافداً مهماً لعمل المجالس المحلية، ومؤسساً لهيكل إداري حقيقي يدير المرحلة القادمة، ولم تقتصر مشاركة هذه الفئة على عضوية المجالس، بل ساهم المستقلون في دعم العمل الأهلي بقوة، خاصة الشخصيات التي تتمتع بسمعة طيبة في المجتمع المحلي حيث تبوأت الصدارة في عمليات التفاوض لتبادل الأسرى وغيرها كثير.

ولعل أبرز الأدوار التي تؤتمن عليها هذه الشريحة هو الاهتمام بمصالح المواطنين بعيداً عن أي ارتباط أو انتماء سياسي والعمل على معالجة قضاياهم والالتزام الشفاف والجاد بتطوير مجتمعاتهم الصغيرة، عبر المشاريع التنموية التي تدرك حاجات الناس، تتفاعل معهم وتعطي نتائج مفيدة للجميع في محيطهم.

كما تشكل فئة المثقفين عماد العمل التعليمي والانتاجي بالتعاون مع المجالس المحلية، ويكفي أن نذكر أن أغلب المشاريع الزراعية والتعليمية والحقوقية في المناطق المحررة تمت من خلال مبادرات فردية قدمها أفراد يحملون سمة الكفاءة العلمية، والثقة لدى الشارع.

تتخذ المبادرات الفردية أهمية كبرى في المناطق المحاصرة بصورة جزئية أو كلية، وتفتقر إلى نشاط منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المؤهلة مادياً وتعبوياً، لتخفيف آثار الحرب والحصار، حيث جرى تطوير هذه الأفكار والمبادرات مع طول الحصار ابتداءً من إعادة تدوير المواد البلاستيكية لإنتاج أنواع متعددة من الوقود باستخدام أجهزة خاصة تم تصنيعها في الغوطة تحت الحصار، مروراً باختراع صحون لاقطة من الأواني المنزلية لتحسين إشارة الهواتف في الملاجئ.

ولم تقف المبادرات عند الاختراعات التقنية بل تعدّتها، في رمضان مثلاً، إلى المطابخ الخيرية التي طرحت للتبرع على شكل أسهم بكلفة 100 دولار أمريكي للسهم الواحد؛ ما شجع المغتربين على المساهمة في دعم المحاصرين في رمضان. وقد أتت هذه المبادرة من اختصاصيين في التقانة والمحاسبة، وسهلت عملية جمع التبرعات وإدارتها.

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ صحافة المواطن، والمبادرات الإعلامية والتوثيقية، كان لها بالغ الأثر في نقل حقيقة ما يجري، وتوثيقه كأساس لبرامج العدالة والانتقال السلمي بعد سقوط النظام.

بعد اختناقه.. جنوبُ دمشق نحو ظروف أفضل

شـهدت بلدات يلدا وببيلا وبيت سـحم، دخول مساعدات غذائية وإنسانية طوال العام الماضي، كان آخرها يوم الاثنين الماضي، حيث دخلت 2500 سلة غذائية، مقدمة من منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، عن طريق حاجز ببيلا - سيدي مقداد.

وجاء ذلك، بعد يوم واحد، على دخول وفد سويسـري، تابع لمنظمة الأمم المتحدة، إلى المنطقة عبر الحاجز نفسـه، ليتفقد الأوضاع الإنسـانية والمعيشـية للأهالي، ويلتقي نازحين من مخيم اليرموك، ومقيمين في البلدات التي سعى النظام لتنفيذ ما يسميه مشروع مصالحة وطنية معها.

تتصل مناطق يلدا وببيلا وبيت سحم ببعضها في ظل الحصار، كما أنها مفتوحة على أحياء الجنوب المحاصرة الأخرى

أسعار تنخفض.. وقدرة شرائية معدومة

بدأ الوضع الإنسـاني في جنوب دمشق المحاصر، يتحسن تدريجياً، مع بداية الشـهر الرابـع ، على خلفية فتح حاجز ببيلا - سيدي مقداد، الحاجز الوحيد الفاصل بين العاصمة وجنوبهـا، والـذي أغلقته قـوات النظام منذ ثلاثة أشـهر تقريبا.

ويقـول تجمّع ربيع ثـورة: «إنّ المـواد الغذائية، تدفقت، عقب فتح الحاجـز ودخول المسـاعدات الإغاثية المقدّمة مـن منظمات دولية كالأونروا والهلال الأحمر ومؤسسـات إغاثية محليّة، لتعود حركة الأسـواق في جنوب دمشـق، بشـكل تدريجي، إلى حالتها الطبيعية قبل إغلاق الحاجز، وتصبح أسواق ساحة الكشك في يلدا وشارع العروبة في مخيم اليرموك وسـوق مفرق ببيلا - بيت سـحم، أسواقاً تتوفر فيها شتّى المواد الغذائية والمأكولات والمشروبات. وقد انخفضت أسعارها بشكل كبير، بسبب كثرة العرض، بينمـا يصل سـعرها في العاصمة دمشـق إلـى ضعف أو ضعفـي السـعر الطبيعـي ، وقد كانت عشـرات عشـرات الأضعاف سـابقاً . على سـبيل المثال انخفض سعر كيلو الأرز مع بداية شـهر رمضان إلى 300 ليرة للكيلو الواحد، بعد أن بيع قبل فتح الحاجز بسعر 5000 ليرة».

ولم تغير وفرة المواد الغذائية في أسـواق جنوب دمشق، من حال الأهالي المحاصرين، حسـب التجّمع عينه، وذلك لعدم توفّر الموارد المالية جرّاء البطالة وقلة العمل.

زراعة الأسطح

عمـد سـكان أهالي بلـدات ببيلا وبيت سـحم ويلـدا، إلى الزراعة فوق أسـطح منازلهم، في محاولة منهم لتحقيق اكتفاء ذاتي. وتأتي مساعي الأهالي هنا، نتيجة استهداف قناصـة النظـام، الأراضـي الزراعيـة فـي يلـدا وببيـلا، وسيطرته على بلدات مجاورة كحجيرة وسبينة والبويضة، ما جعـل الوصول إلى هـذه الأراضي أمراً مسـتحيلاً، في ظل الفقر المنتشـر، وارتفاع أسـعار الخضراوات والمواد الغذائية القادمة من دمشق.

ويذكر المكتب الإغاثي لريف دمشـق الجنوبيّ المحاصر، أنّ توفـر الأتربـة والسـماد الزراعـي وانخفـاض تكاليف الزراعة البسيطة، ساعدت أهالي المنطقة على الاستمرار في زراعة الأسطح.

المجلس المحليّ في ببيلا

ينفـذ المجلـس المحليّ في بلـدة ببيلا، مشـاريع كثيرة معظمهـا زراعـي، تؤمّـن فـرص عمـل للأهالـي، رغم انخفاض دعم المجالس المحلية كثيراً بعد الهدنة، حسب الناشط وليد الآغا.

وتتصـل مناطق يلدا وببيلا وبيت سـحم ببعضها في ظل الحصـار، كما أنها مفتوحة على أحيـاء الجنوب المحاصرة الأخرى، وهي التضامن والعسـالي والحجر الأسود ومخيم اليرمـوك، وهذا يعني أنّ الهدنة انعكسـت في ببيلا ويلدا على وضع هذه الأحياء بشكل إيجابيٍّ.

وبعد سـيطرة تنظيم الدولـة على مخيـم اليرموك، منذ حوالـي ثلاثة أشـهر، أجبـرت الفصائل العسـكرية، على نصـب حاجز بين يلدا والمخيم، يسـمح بمـرور المدنيين فقـط. يقول الآغا: «إن سـبب نصب الحواجـز هو الخوف من تمدد التنظيم إلى بقية المناطق». ونفى الآغا بشـدة أن يكون لتحسـن الأوضاع نسبياً في أحياء الجنوب، علاقة بسـيطرة التنظيم على المخيم، وشـدّد علـى أن الهدنة وظروفاً أخرى هي من ساعدت الأهالي مؤخراً.

استطلاع رأي

أبو موفق، 35 سنة، الحجر الأسود

الحمد للّه الحال أحسن من قبل، كنا ميتين جوع، بس انشاللّه يضل الوضع بخير مو تخرب متل العادة

أبو ياسر، 30 سنة، الحجر الأسود

ما عنا مجلس محلي ولا بلدية، عم نعتمد على حالنا بكلشي.. المي والكهربا والنظافة وحتى العلاج..

أبو حمزة الدمشقي، 35 الحجر الأسود

مشاكلنا على حالها، ما في مي,, وازا دبرنا مي ما عمتنشرب، وصابتنا أمراض كنا نسمع عنها بالأخبار بالمجاعات.. إي صرنا نحنا المجاعات

محمد أبو النور، طالب جامعي، الحجر الأسود

المجلس المحلي كان موجود، وقف لأنو مافي دعم وشغلتو فقط طلب المساعدة على صفحة فيس بوك، بس حتى لو موجود هلأ شو رح يعمل ازا الحجة جاهزة وبتتصدق التنظيفات ونقل المياه بدها مازوت وآليات وما في مصاري.. الناس مو ناطرة من حدا شي ومالها غير اللّه

أم عمران، الحجر الاسود

واللّه ما شفنا سيارة للبلدية من عمر، ليك الزبالة كيف مكومة بالشمس والولاد عمتمرض

أبو النصر، الحجر الاسود

مجلس محلي وما بنعرف عنو شي هون! كيف بدو يكون في مجلس ونحنا المي يلي عم نشربها وتكلفنا مازوت مو نظيفة !

سعد، 27 سنة، المعضمية

يأمنولنا مياه بعدين لكل حادث حديث.

عبد الرحمن، 25 سنة، داريا

المجلس المحلي عم توصلو مصاري ما بنعرف وين عم يصرفها!

أبو خالد، 40 سنة، داريا

نحنا مين سائل عنا!! لا المجلس المحلي ولا غيرو

أم محمود، المعضمية

خمسة أشهر فقط أغلق النظام فيها الطريق متنا من الجوع! ماذا كان يفعل المجلس المحلي عندما كانت المعابر مفتوحة؟ أم أنه اعتقد ان الوضع سيبقى على حاله؟

وقود على طريقة سكان جنوب العاصمة

جنوب دمشق - ربيع ثورة
29 حزيران 2015

تكاد سـاعتا كهرباء يومياً، تكون المكسـب الفعلي الوحيد لأهالي ببيلا، ويلدا، وبيت سـحم وباقـي القرى الصغيرة المحاصرة جنوبي دمشـق، مـن هدنتها مع النظـام، على اعتبار أن النظام لم يسـمح حتى الآن بإدخال المحروقات، ما دفع الأهالي لمباشـرة مشـاريع استخراج الوقود بحرق البلاستيك.

ويقول الناشـط وليد الآغا: «إنّ العمل على تجارب لاستخراج الغاز من روث الحيوانات، كان قد بدأ قبل الهدنة مع النظام، ليتوقف لاحقا، حين أصبحت مادة الغاز متاحة نسبياً، فضلاً عن أنّ طريقة استخراج الغاز من الروث مكلفة».

ولمّا كان هاجس تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء أمراً ملحاً طوال مدة الحصار، فقد انتشـرت الكثير من المشاريع الزراعية، وفقا للآغا، الذي أكد أنه «ما من بيت يخلو من مشروع زراعي، ولو في مساحات صغيرة للخضراوات؛ فوق الأسطح، أو حول المنازل، أو حتى على الطرق العامة».

ويتخوف ناشطو المنطقة الجنوبية، من نقص المحروقات المتزايد؛ فمادة البلاستيك المستخدمة سـتنفذ في النهاية، كما أنّ توفر بعض السـلع الغذائية بعد الهدنة، لم يحل مشـكلة الغذاء، لأن غالب الأهالي، لم يعودوا يملكون أية قدرة شرائية، بسبب انعدام مصادر الدخل، والبطالة.

أمسيات رمضان في جنوب دمشق المحاصر | ربيع ثورة 29 حزيران 2015

مجتمع مدني في الحصار

يشير ناشطو تجمع «ربيع ثورة» في جنوب دمشق، إلى أنّ أنشطتهم غير الدورية، مرتبطة بأحداث ومناسبات بعينها، بينما ينفّذ التجمع، أنشطة دورية بينها توزيع مجلة أسبوعية، توّقفت قبل نحو ثلاثة أشهر، بسبب «قلة الإمكانيات، واعتماد التجمّع الكامل على إمكاناته الذاتية».

ويضمّ التجمّع فريق حراك ثوري، يعمل على عدّة أنشطة بالتنسيق مع المكتبين الإعلامي والسياسي، الذي يحوي لجنة تواصل مع الفصائل العسكرية وبقية الكيانات الثورية، وتعمل على إصلاح تجاوزات هذه الفصائل.

وتقوم هيئات مدنية أخرى ببعض الأعمال، كمركز وتد الذي اتخذ من مخيم اليرموك مقراً له، لينتقل مؤخراً إلى ببيلا.

ويقوم عمل المركز، بشكل عام، على الدورات الإعلامية ودعم وتأهيل المجتمع المدني وتدريب الناشطين المحليين.

الـ 15 متراً «المستحيلة» في يلدا

على عمق 15 متراً تحت أرض يلدا، توجد مياه تكفي لري المدنيين العطاش في البلدة المحاصرة، إلا أنّ تكلفة ليتر واحد من المازوت والبالغة 700 ليرة تمنع الأهالي من الوصول إلى هذه المياه، فتوفير المازوت لتشغيل المضخات، أو حفر آبار جديدة، «بطولة غير مستطاعة هنا».

غياث محمد، أحد الناشطين في بلدة يلدا، يقول:»إنّ الماء من الندرة، بحيث تشكل أحد أشدّ وجوه الحصار قساوة على الأهالي، فهم يبذلون الكثير من الجهد كل مرة، لتأمين القليل من ماء الشرب، في حين أنّ المجالس متواضعة القدرات، ومبررها الرسمي هو قلة الدعم دائماً».

ويقدّم المجلس المحلي في بلدة يلدا، حسب محمد، «كميات من المياه للأهالي، يتوجب عليهم، غالباً، حملها من مقر المجلس إلى منازلهم، مهما كانت بعيدة».

المرأة ودورها في المجالس

تختزن ذاكرة السوريين في معركتهم ضد المستعمر نماذج مشرفة لمشاركة المرأة إلى جانب الرجال في النضال وفي معارك الغوطة خاصة، ساعدت المرأة في نقل السلاح والذخيرة والمؤن للثوار في سلال الفاكهة، كما أسعفت الجرحى، وأمنت مخابئ وملاجئ للثوار من أعين الاحتلال الفرنسي، نذكر منهن زهرية شكيرة، وأم سعيد عوّاد، وفاطمة بنت كبكب، وزهراء زينو.. وغيرهن كثيرات.

وفي الغوطة أيضاً يذكر التاريخ السوري زينب الغزاوي ابنة الغوطة التي رافقت جيش يوسف العظمة إلى ميسلون متنكرة بثياب رجل، وأقسمت قبل ذهابها إلى المعركة على النصر أو الشهادة، فكان لها شرف المشاركة دون الشهادة لتعود وتموت بين أحفادها في ستينات القرن الماضي.

ويكفي استعراض التسجيلات التي كانت تنقل التظاهر السلمي لمعرفة دور المرأة الحقيقي في الثورة، وربما سجلت مدن وبلدات الغوطة الشرقية والغربية المشاركة النسائية الأوسع في المظاهرات، ومع بداية الحصار أظهرت نساء الغوطة براعةً استثنائية وقدرة مذهلة على مواجهة الصعاب كمقاتلات على الجبهة، وناشطات إعلاميات، وربات منازل، ومصدر دخل للأسرة أحياناً، فضلاً عن مشاركتهن النشطة في مجتمعاتهن المحلية.

مع تشكيل المجالس المحلية كرديف للعمل المسلح ومقدمة لبناء المجتمع المدني سجلت هذه المجالس غياباً للتمثيل النسوي في صفوفها الأمر الذي لم يكن حكراً على الغوطة إذا ما ذكرنا أن تمثيل النساء في المجلس الوطني كان بنسبة 7 ٪ وارتفع في الائتلاف إلى 20 ٪. وقد اقتصر غياب المرأة عن المجالس على التمثيل لا الانتخاب؛ فالنساء يشاركن بفاعلية قد تكون أكبر من الرجال في العملية الانتخابية لخبرتهن في تفاصيل المجتمع المحلي وحاجاته.

ويعود غياب التمثيل النسوي في المجالس المحلية إلى ظروف الحرب وطبيعة الوضع على الأرض، ويؤكد بعضهم أن هذا الحال ستنتهي بانتصار الثورة لتغدو المرأة شريكاً رئيساً في عملية الإصلاح والبناء، فدفاع المرأة عن حقوقها أمر واجب من الناحية الشرعية والدستورية لاستمرار أدائها، وإسهامها في مشروع النهضة المستدامة، بعيداً عن مصادرة حقها، وتهميش دورها، والتزاماً منها بالقيم والمبادئ الإنسانية.

مشفى الغوطة التخصصي
«تطبيقات ذكية» وسط الحصار

عمد الأطباء في مشفى الغوطة التخصصي، بمدينة معضمية الشام المحاصرة، إلى إيجاد وسائل تشخيصية مساعدة، في ظل نقص موارد الطاقة كالتيار الكهربائي والوقود، فبدؤوا باستعمال أحد تطبيقات الهواتف الذكية (كارديو جراف)، لقياس بعض العلامات الحيوية عند المريض، كضربات القلب والنبض.

قال المتحدث باسم المشفى: «إنّ فكرة استعمال الهاتف ليست سهلة، لكنها تعوّض الأطباء والكادر الطبي في مشفى الغوطة عن جهد مضاعف، خاصة عندما تكون النتائج المعطاة على شاشة الهواتف الذكية صادقة، وتمثل قراءة صحيحة لوضع الجريح، أو المصاب، أو أصحاب الأمراض المزمنة، وتعدُّ هذه الخطوةَ الأولى من نوعها في سوريا، وقد بدأ العمل بها منذ فترة في المعضمية، وفي المدن السورية التي تشهد أوضاعاً إنسانية سيئة».

يستخدم التطبيق الأخير نهجاً مماثلاً للذي تستخدمه المعدات الطبية المهنية، عن طريق استشعار الكاميرا الملحقة بالهاتف الذكي، أو الكمبيوتر اللوحي، والحصول على قراءة دقيقة لمعدل ضربات القلب، ومدى سرعة نبض القلب، وبخاصة في حال تعرض الشخص إلى بعض الضغوط، أو ممارسة الرياضة، أو في حالة إصابته بمرض في القلب، أو حتى من باب الفضول.

لجأ المشفى إلى تقنية أخرى مبتكرة ، وذلك بالاعتماد على أدنى طاقة لازمة للعمل، مع استمرارية العمل والمراقبة عن بعد، وهي مزودة بكاميرا (12 فولط - ليد)، تكشف غرف العناية المشددة وبداخلها المصاب

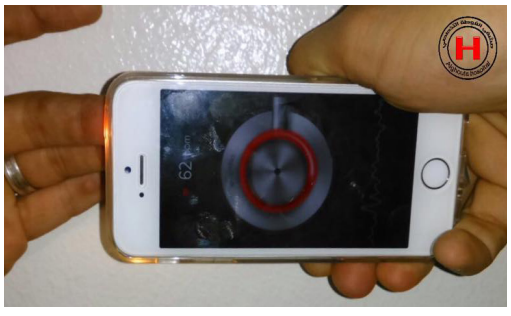

دون الدخول إليها إلا عند الضرورة، لإجراء الفحوص السريرية وإعطاء الدواء، ويوضح المتحدث أنّ : «الأطباء يمكنهم مراقبة المريض وعلاماته من خلال شاشة موجودة في غرفهم، وبذلك يبقى تحت أعينهم دون أن يكونوا معه».

وقد نشر المشفى، في مشهد آخر، صورة لأحد الممرضين، وهو يضغط على كيس الدم الموصول بوريد المريض، وقال: «إن الكادر الطبي يعمد إلى هذه الطريقة لتسريب الدم بأسرع ما يمكن إلى جسم المصاب، الذي نزف كمية كبيرة منه، وحياته معرضة للخطر». وأشار المتحدث باسم المشفى إلى أنّ هذا الجهد «يتطلب فقط أن تكون طبيباً ميدانياً تعايش أصعب اللحظات، وتُسارع إلى إنقاذ حياة المُصاب بين يديك، هذه الطريقة لا تُدرس في كليات الطب، بل تقتبس من واقع مرير نعيشه يومياً».

ويقول أبو قتادة الحكيم، رئيس المجلس الطبي للغوطة الغربية: «إنّ العمليات الجراحية تجرى بدون أوكسجين منذ حوالي سنتين، وسط النقص الحاد في جميع المواد الطبية والدواء، ويتم الاستعاضة عنها بالتصنيع المحلي كالسيروما، وأجهزة المثبتات الخارجية، ومواد استجدال العظمية التي تصنع على نفقة الكادر الطبي نفسه؛ فلا توجد أي جهة رسمية أو أهلية تتبنى هذه المشاريع، وهناك فقط دعم لمشروع الكوادر الطبية عن طريق منظمة السراج، ودعم متقطع من وزارة الصحة لشراء الأدوية والمحروقات».

ويتمثل السبب الرئيسي في غالب الحالات الصحية الوافدة إلى المشفى في الحصار المفروض. ومن هذه الحالات: سوء التغذية بسبب عدم توفر الطعام، التهاب المجاري التنفسية بسبب تلوث الهواء والأدخنة الناتجة عن حرق المواد البلاستيكية في الشتاء، إضافة إلى العدوى البكتيرية الفيروسية، جرّاء المياه والأطعمة غير النظيفة، فضلاً عن حالات المواليد المشوهة في المشفى والتي عزاها الأطباء، إلى التسمم الكيماوي الذي تعرض له الآباء خلال الهجمات الكيماوية على المنطقة. ويذكر أحد العاملين في المشفى أن أحد أطباء التخدير سأل المريض عند دخوله إلى غرفة العمليات: « ما هي آخر مرة تناولت فيها الطعام؟. أجاب المريض: لا أذكر جيداً، ثم قال له: عن أي طعام تتحدث ونحن نكاد نموت من الجوع؟!. في عملنا اليومي هناك قصص ومآس لا تنتهي».

نظام مدني خرج من رحم مجزرة
داريا: أهداف الثورة على هيئة ممارسات

تشكّل المجلس المحلي في داريا في 7 تشرين الأول من عام 2012، بعد أيام من أكبر مجزرة كانت وقعت حتى ذلك التاريخ في كل الريف الدمشقي، وذهب ضحيتها أكثر من 700 مدني «المجزرة من 22 حتى 26 آب»، رد الأهالي في البلدة، ممثلين بوجهاء منها ومن سكانها بإطلاق المجلس المحلي، مجلس لم يكتب له أن يعمل إلا شهرين فقط، في ظروف يمكن وصفها بالآمنة، إذ أطبق الحصار على البلدة وبدأ تهجير سكانها، واندلعت ضدها العمليات العسكرية من قبل النظام.

التمويل الذي يصل لمجلس داريا لا يلبي الاحتياجات ولا يكفي للمشاريع التي ينوي تنفيذها

الرّد: مدني

وجهت الدعوة، بعد المجزرة مباشرة، للوجهاء مع العائلات بشكل سري لانتخاب أعضاء المجلس المحلي، فالنظام كان لا يزال بشكله الأمني في البلدة، ويصف بعضُ من عاصر تلك الفترة الخطوة بأنها كانت بمثابة توحيد الجهود الإعلامية والإغاثية في البلدة من خلال توحيد تنسيقيتين تتحدثان باسم داريا.

دعت لجنة الحكماء المؤلفة من خمسة شخصيات لعقد الانتخابات، وشكل المجلس بعشرة مكاتب، تسعة منها تعنى بالشأن المدني، متخصصة في القضاء، والطبابة، والإغاثة، والتعليم، والتنسيق بين الأحياء، والحراك السلمي، والإعلام، والعلاقات العامة (أين المكتب التّاسع؟)، فيما كان مكتب الدفاع يقوم، كما أراد له المؤسسون، بمهمة حماية المتظاهرين، والدفاع عن المدنيين في وجه النظام، وسُمي المكتب بشكل رمزي بالمكتب العاشر، وتأخر العمل فيه حتى وقت لاحق.

كان التركيز كبيراً في الفترة الأولى ومباشرة بعد التأسيس، على مكتبين رئيسين، هما مكتب الإعلام والمكتب الإغاثي؛ اختص الأول، بطبيعة الحال، بنقل أخبار البلدة، فيما تولى الثاني رعاية ذوي الشهداء، والجرحى، والمعتقلين. ولم تكن بقية المكاتب قادرة على العمل بكل طاقتها بسبب الوضع الأمني في درايا آنذاك، غير أن مكتب العلاقات العامة حاول أن ينسق مع غيره في مناطق مجاورة للبلدة، فتولى فتح حوارات مع شخصيات وجماعات في داخل درايا نفسها.

نظم المجلس المظاهرات في مناطق بعيدة عن مركز البلدة، كانت البساتين المحيطة مكاناً مثالياً لممارسة النشاط المدني آنذاك، لتجنب أيِّ ضرر قد يلحق بالمدنيين، أو الممتلكات الخاصة والعامة في حال هاجم النظام المتظاهرين.

أول القصف

في 13 من تشرين الثاني، صعد النظام من عملياته العسكرية في داريا، وحاول أن يفرض الحواجز العسكرية في قلب درايا، لتقطيع أوصالها، وإحباط أي حراك داخلها. شعر المجلس بالخطر من تحركات النظام، فاتخذ قراراً بضرب الحواجز العسكرية التابعة للنظام في البلدة، وردّ النظام بالقصف بالطائرات على الحواجز ذاتها التي كان سيطر عليها الجيش الحر.

شكل المكتب العسكري بقيادة النقيب «أبو جمال»، وهو منشق عن جيش النظام، والملازم أول علي شاهين وأبو عمر الحمصي، وجميعهم ليسوا من أبناء داريا، فيما كانت الكتائب على الأرض تضم شباناً من درايا وغيرها من مناطق سوريا، وحتى اليوم لا يوجد أجنبي واحد يحمل السلاح في البلدة والواقعة غرب دمشق. يلاحظ هنا أن درايا لم تكن تتجه نحو التسلح، ولم تكن تنوي الصدام المباشر مع النظام، ولا يعاني الحراك فيها من تعصب مناطقي لأبناء البلدة.

3 لـ 13

في الثالث والعشرين من كانون الأول، أطبق الحصار على داريا، ونزح أكثر من 95٪ من السكان، لينخفض عدد السكان اليوم من 250 ألفاً إلى 10 آلاف فقط، وعُطّلت أغلب المكاتب في المجلس، مثل مكتب التنسيق بين الأحياء، فيما استمرّ عمل المكتب العاشر العسكري بشكل أكبر، ثمّ تحول فيما بعد إلى لواء شهداء الإسلام الذي يشكل 65٪ من القوة العسكرية في البلدة، وقرر المجلس أن يضبط السوق في البلدة استعداداً للحصار، فحصر الموجودات الغذائية في مستودعات البلدة، وأدار الموارد للفترة اللاحقة.

تتثمل القوة العسكرية في المكتب التنفيذي التابع للمجلس المحلي، بثلاثة أصوات من أصل 13 صوتاً؛ ما يحقق التوازن في اتخاذ القرار بين العسكري والمدني. وهذا النموذج من دولة مدنية مصغرة يبين أنَّ أي قرار يصدر عن المجلس، يتم بالتشاور بين جميع الممثلين، وفق عدد الأصوات وليس وفق القوة العسكرية. وقد ظهر ذلك بشكل جلي، حين أقر المجلس الموافقة على الدخول في مفاوضات مع النظام، وحسم قراره وفق ذات الآلية، مع الأخذ بعين الاعتبار آراء المهجرين في من داريا إلى مناطق النظام، أو إلى مناطق المعارضة.

مجلس بلا سلطة بندقية.. ومشاريع تنظر أبعد من جغرافيا المدينة

عرفت داريا حراكاً مدنياً استثنائياً منذ عام 2003م، حين نظم شبان البلدة حملة ضد الرشوة والفساد في البلاد، ونشروا أفكاراً حول مدى انتشارها وخطرها على السوريين، فاعتقل النظام عدداً من المشاركين لسنوات طويلة فيما قبل الثورة، إلا أن حالة الحراك المدني تلك، ساعدت داريا على النهوض بالعمل المدني وتنظيمه في أيام الحراك السلمي ثم الحرب والحصار.

من الصعب اليوم الحديث عن إنجازات حققها المجلس المحلي في داريا، بحسب ما يقول رئيسه طارق معترماوي، فالمجلس يعمل في ظروف صعبة للغاية في ظل الحصار المفروض على البلدة. يقول معترماوي: «وضع المجلس في ظرف الحرب صعب، ولا يمكن، اليوم، وصف العمل على تأمين الوقود مثلاً بالإنجاز، لكن يمكنني الحديث عن عملنا في المجال الإغاثي والطبي؛ لدينا مشفى ميداني أعتقد أنه جيد، وفيه عيادة سنية، ومع هذا فإنّي لا أعتبر ذلك إلا في إطار إطفاء الحريق لا أكثر».

يُسجل للمجلس المحلي في درايا أن لا سيطرة للعسكر عليه، فالبندقية موجودة بشكل أو بآخر حين يتخذ القرار، لكن الكلمة الأخيرة ليست لها، وهذا ما يراه معترماوي ميزة. وفي ذلك يقول: «هذه الحالة لو كانت معممة في كل البلاد، لربما كان المشهد السياسي والعسكري اليوم مختلفاً تماماً لما فيه صالح السوريين».

يعتبر معترماوي أنّ التمويل الذي يصل إلى المجلس من منظمات المجتمع المدني أو من الحكومات، لا يلبي الاحتياجات ولا يكفي للمشاريع التي ينوي المجلس تنفيذها؛ فهناك «أكثر من 17320 عائلة مسجلة في المكتب الإغاثي، بعضها تعيش في ظروف صعبة ولا تملك أي دخل على الإطلاق، كما لدينا 2220 شهيداً، و1140 معتقلاً، وقرابة 5000 جريح؛ أي: لدينا أكثر من 400 عائلة تحتاج إلى مساعدة أينما كانت. نحن، اليوم، لا نستطيع تأمين كل ما يحتاجون لسبب هام، وهو أن الجهات الداعمة تفكر بالجغرافيا، ولا تفكر بالديمغرافية».

الديمغرافيا لا الجغرافيا

يقول معترماوي: «إنَّ المجلس يعتبر أنَّ أي نازح من درايا إلى المناطق الفقيرة في سوريا، هو ضمن عمل ومهام واهتمام المجلس، لكن الدول أو المنظمات المانحة لا تراعي ذلك؛ فهي ترفض أن ينفذ المجلس مشاريع له في مناطق النظام». ويشرح الفكرة بالقول: «لدينا، مثلاً، عائلات فقيرة نزحت إلى زاكية، وهي منطقة تحت سيطرة النظام، ويعتبر المانحون أنَّ المنظمات الدولية كالهلال والصليب الأحمر ومفوضية اللاجئين تصل إلى هؤلاء وتقدم لهم ما يحتاجون، لكنّ هذا غير صحيح، فالمعلومات التي لدينا تقول إنهم بأمس الحاجة إلى أقل الموارد، لأننا نعتبر أن هذه مسؤوليتنا، وقد تمكنا العام الماضي من تأمين الحقائب المدرسية للطلاب هناك، لكننا هذا العام لم نستطع ذلك، والسبب هو التفكير بالجغرافيا الذي تتميز به المنظمات والجهات الداعمة، وترى ذلك صحيحاً، ونحن لا نراه كذلك».

يضيف معترماوي: «هناك 1400 عائلة من درايا في الأردن، ومثلها في لبنان، وعشرات الآلاف في مناطق سورية يعانون من الملاحقة الأمنية، والتضييق على الحواجز وخطر الاعتقال على الهوية. ونحاول أن نصل لهم لكننا عاجزون اليوم. أولويتنا هي عائلات الشهداء، والمعتقلين، والجرحى، والفئات الأكثر فقراً وحاجة. ونستطيع في قلب داريا أن نعمل بشكل جيد لتوفر الدعم والموارد، وننفذ فيها المشاريع، كما نتطلع إلى المزيد من العمل مع المهجرين والنازحين».

مكتب الأمم المتحدة في سرير النظام

يتهم معترماوي مكتب الأمم المتحدة في دمشق بما يسميه «النوم في سرير النظام». ويقول: «إنَّ القرار الأممي (2165) الخاص بإدخال المساعدات إلى المناطق المحاصرة في سوريا لم يطبق أبداً على الأرض». تظهر التقارير التي يرفعها المكتب الأممي في دمشق أنَّ « توزيع المساعدات يتمُّ في المناطق غير المحاصرة؛ لأنه لا طريق آمنٌ إلى مناطق الغوطة، أو جنوب دمشق، أو حتى المعضمية التي وقعت هدنة مع النظام. علماً أن القرار ينصُّ على إشعار أطراف الصراع بإدخال المساعدات وليس طلب الإذن منها». ولم تدخل الأممُ المتحدة حتى الآن إلى درايا، رغم أن القرار اتخذ بإجماع أعضاء مجلس الأمن، والمكتب الأممي لا يفعل شيئاً، وإن فعل فهو يجابي النظام وينفذ إرادته، فيما تصل مساعداته إلى السويداء مثلاً بدلاً من المناطق التي يحاصرها النظام».

ينفذ المجلس مشاريع تعليمية، وإغاثية في قلب داريا، والغالب على عمله مشاريع الأطفال، ويرى معترماوي أن هذه المشاريع تستهدف في الوقت ذاته الطفل والمرأة، كما أن المكتب القضائي يُسير بعض الشؤون المدنية في البلدة كشهادات الوفاة، والزواج، وتسجيل المواليد الجدد، فيما يستمر العمل في ظل حصار وقصف متواصل في البلدة التي دخلت منذ أيام يومها الألف من الحصار.

بدائل من صنع الناس بداريا في ظل ضعف دعم المجلس المحلي

بعد مرور نحو عامين على حصار النظام لمدينة داريا، كان لابدّ أن يطور الأهالي الوسائل اللازمة للتغلب على واقعهم الصعب وظروف الحصار المعقدة.

يصف الناشط الإعلامي، مهند أبو الزين، الجهود المبذولة داخل داريا المحاصرة، بالكبيرة، مشيراً إلى وجود «عدة مشاريع للتنمية المستدامة، انطلقت منذ ستة أشهر في المدينة، وشملت تحويل مخلفات (البلاستيك) إلى محروقات، من أجل تشغيل مولدات الكهرباء ومضخات المياه، وضمان استمرار الأعمال الزراعية التي تشمل داريا ومعضمية الشام المحاصرتين».

ويؤكد أبو الزين، لأسباب تقع في مقدمتها، ندرة كل من المياه والطاقة الكهربائية، طوال عامين، أنَّ عمليات الري للمزروعات «تعد مسألة دقيقة يتجنب العاملون والأهالي خلالها إهدار الماء، وينتشر بالتالي ري المزروعات بطريقة التنقيط».

ويعمل الأهالي، على غرار الغوطة الشرقية المحاصرة، على تحويل مُخلفات الحيوانات العضوية، إلى غاز يمكن استخدامه في الطبخ. وتعدُّ بعض المشاريع الإغاثية، المستمرة منذ بداية الحصار، غير كافية لرفع معاناة الأهالي، نظراً لأنّ «راتب العامل في المجلس المحلي لا يكفي لشراء خمسة كيلو غرام من الرز».

أكد أبو الزين الذين كان يعمل ناطقاً إعلامياً للمجلس المحلي في مدينة داريا، والذي استقال لأسباب خاصة، أنَّ « المجلس يبذل جهده لخدمة الأهالي، وقلة الدعم هي السبب الأساسي في حال وجود تقصير. ومن حقّ الناس أن تطالب المجلس بالمزيد، لكنه في الحقيقة يعمل بإمكانات محدودة».

المجلس المحلي في المرج
البنية العامة والخدمات والصعوبات

تأسس المجلس المحليّ في منطقة المرج بالغوطة الشرقية، بعد لقاءات عدة، بين مختلف الفعاليات الثورية العاملة في المنطقة، وتلبية لاحتياجات الأهالي المتزايدة.
وفي ظل غياب دور النظام، وضرورة تسيير وتنظيم الشؤون المدنية، كان لابد من إيجاد مؤسسة تقوم بالتنسيق وتوحيد الجهود المبذولة، لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.
عقد الاجتماع التأسيسي الأول للهيئة العامة للمجلس، في السادس عشر من شهر شباط 2013م، حيث تمّ اختيار ممثليها من البلدات المشاركة وعددها 28 بلدة، كما تم إقرار النظام الداخلي للمجلس، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتسمية مدراء المكاتب التنفيذية.
كذلك، عقد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة المحلية في منطقة المرج، في التاسع عشر من شباط 2013م، بينما جرت انتخابات الدورة الثانية للمجلس المحلي في آذار 2014م، لتأتي الدورة الثالثة في آذار من العام الجاري.
عدّل المجلس نظامه الداخلي مرات عدة، كان آخرها قبل انتخابات الدورة الثالثة بأيام، كما أعيدت هيكلة المجلس، بناء على قرار لجنة إشراف عليا منتخبة، في أيار من هذا العام.

مشاريع وتنسيق

يشرف المجلس، على تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية، إلى جانب مشروع خاصٍّ لترميم نظام الصرف الصحي في 2014م، ومشاريع طبية وتعليمية (دعم المدارس والطلاب والمدرسين) وزراعية وغيرها.
ويقول محمد الرفاعي، عضو المجلس المحلي في منطقة المرج: إنّ «المجلس يعمل على تنسيق الجهود الإغاثية والطبية والخدمية، بين المؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، لتتم إحالة كل نشاط إلى مكتبه المختص، كما يسعى إلى محاربة الفساد الإداري، والنهوض بالعمل المؤسساتي، ورفع سوية كوادر العمل».
ويدرس المجلس، كذلك، العديدَ من المشاريع التي تعنى بالطاقة البديلة، ويعمل على توعية الناس كم أجل استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ كالمياه والطاقة الشمسية، في وقت يُجري فيه دراسات كثيرة، ويتبادل الأفكار مع كثيرٍ من المختصين وفعاليات في الغوطة الشرقية، وخاصة ما يتعلق بموضوع حفر غاز الميتان والطاقة الشمسية.
ويقوم المجلس بدراسة وتنفيذ مشاريعَ حيويةٍ، بالاشتراك مع هيئة رسمية تتبع لجهات حكومية، وتعمل بإشراف الحكومة المؤقتة، مثل: وحدة تنسيق الدعم، ومحافظة ريف دمشق. كما يعمل بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات مجتمع مدني مستقلة، فضلاً عن منظمات إقليمية ودولية، على رأسها البرنامج الإقليمي السوري، الذي يعتبر شريكاً حيوياً وهاماً في هذه المرحلة.

هيكلية ومكاتب

يتمّ تعيين أعضاء المجلس، حسب النظام الداخلي، إمّا عبر مجلس الإدارة، أو الانتخاب شرطَ وجود الكفاءة والخبرة، وتكون مدة رئاسة المجلس سنة ميلادية.
ويتألف الهيكل التنظيمي للمجلس المحلي، من هيئة الرقابة، ومجلس الإدارة في المستوى الأول، تليهما في المستوى الثاني، تسعة مكاتب، هي مكتب الشؤون الإدارة القانونية، مكتب الإعلام والتواصل والدراسات، مكتب التربية والثقافة والتعليم، مكتب الزراعة والاقتصاد والري، مكتب الخدمات، مكتب الإغاثة والتنمية والإحصاء، المكتب الطبي، مكتب الدفاع المدني، والمكتب المالي.
ويملك المكتب الإحصائي، وفق الرفاعي، قاعدة بيانات كاملة عن كل أهالي المنطقة، وتوجد خطة لتوليه في المستقبل القريب مهام السجل المدني كافة ، وذلك حال اكتمال الدراسة الخاصة بهذا المشروع وتهيئة البنية التحتية والموارد المادية والبشرية اللازمة له.
أمّا هيئة الرقابة والتفتيش، فهي جزء من الهيكلية. وقد اتخذت مؤخراً دوراً هاماً جداً في التعديل الذي طرأ على تشكيلة المجلس المحلي، كما أنّ لها سلطة كبيرة، وقراراتها نافذة على جميع هيئات المجلس، إضافة إلى تنسيقها مع الجهات القضائية المختصة في المنطقة.
وتبرز المساهمة الأكبر للمرأة في المجلس، عبر المكتب الطبي وكادر التمريض، كما أن لها دوراً حيوياً في السلك التعليمي أيضا، وقد شجع المجلس مشاركتها فيه، وحرص على تعليمها في المدارس، فضلاً عن مشاركة المجلس، في تنفيذ مشروع تنموي موجه لتمكين المرأة.
ويملك المجلس، إلى جانب ذلك، حقّ الإشراف الكامل على النشاط التعليمي في المنطقة، عبر المكتب التعليمي، الذي يدير عدة مشاريعَ تعليميةٍ لدعم الطلاب والمدارس والمعلمين، ويقوم بإدارة وتنظيم كامل العملية التعليمية.

تقييم وصعوبات

يقول الرفاعي، «لا توجد أية مؤسسة ثورية تقوم بالعمل المطلوب منها على أكمل وجه، بسبب ضخامة الاحتياجات، وعدم استقرار، وشح الموارد، وعدم وجود اعتمادات ثابتة يمكن أن تلبي أبسط احتياجات أهالي المنطقة».
وحول الصعوبات التي تواجه المجلس، يذكر أنّ «الحالةَ المعيشية المتدنية، والفقرَ، والبطالةَ، والغلاءَ، والحصارَ المطبقَ، والقصفَ المستمرَ، والعملياتِ العسكريةَ، تعيق عمل المجلس، بينما يعول السكان عليه، وينتظرون منه الكثير؛ فهو مؤسسة حكم محلي بديلةٌ لمؤسسات الدولة سابقاً، لكن عدم كفاية الموارد يحول دون ارتقائه إلى مستوى طموحات وآمال المواطنين».

الفعاليات العسكرية والمدنية

أصبح المجلس المحلي مؤخراً السلطة الوحيدة صاحبة الشأن في إدارة شؤون المدنيين، في ظل علاقة جيدة مع الفصائل العسكرية الموجودة في المنطقة، خاصة أن هذه الأخيرة، اتجهت إلى قضاياها العسكرية، واتجه المجلس المحلي إلى القضايا المدنية وتسيير أمور المواطنين.
ويعمل المجلس، في المقابل، على رفع مستوى التنسيق مع الفعاليات والمجالس الأخرى، «فلا يمكن للمجالس المحلية، في بلدات ومدن الغوطة الشرقية، العمل بمعزل عن جاراتها، مهما بعدت عنها. خاصة أن لكل منطقة مميزات تجارية وصناعية وزراعية، وفي هذا الإطار تتعاون المجالس المحلية، للقيام بمشاريع زراعية على مستوى الغوطة الشرقية، ويتمّ تنفيذها في منطقة المرج؛ كونها الخزان الزراعي الاستراتيجي للغوطة، كما أنّ المؤسسات المدنية الفاعلة هي، بمعظمها، مؤسسات ذات طابع إنساني. وللمجلس تنسيق عالي المستوى مع هذه المؤسسات. وجميع الخدمات التي تقدمها تتم بالتنسيق مع المجلس المحلي عبر مكاتبه التنفيذية المختصة».

للمجلس إشراف كامل على الفعاليات التعليمية والمكتب التعليمي، الذي يدير عدة مشاريع لدعم الطلاب والمدارس والمعلمين

استطلاع رأي

زهير الحجي، 53 سنة، مرج السلطان
الرجاء من المجلس المحلي الاهتمام بموضوع تراكم النفايات في مناطق التجمعات السكنية.

أبو عمر سلامة، 27 سنة، مرج السلطان
لا يوجد مجلس محلي بالأساس، ولا مرة سمعت فيه

توفيق سلامة، 50 سنة، مرج السلطان
موجود. بس هو وقلتوا، من 4 أيام اجت قذيفة على محصول قمح فاحترق المحصول لبين ما وصلوا عـ اساس يطفوا الحريق!

عبد الرزاق، 35 سنة، مرج السلطان
المجلس المحلي ما في لا دعم الو ولا شيئ، وهاد سبب فشلوا بهي المناطق؛ يعني لا عمال تنظيف ولا تعبئة ماء، ولا بيقدم شيئ. بس بالاسم موجود. بس بعتقد اذ كان في دعم بيكون الوضع احسن، متلوا متل مجلس دوما وغيرها.

محمد عبد الله، 45 سنة، مرج السلطان
نحنا بهي المناطق منسيين، وما حدى بيتعرف علينا بشي؛ لا مجلس محلي ولا غيرو، أصلا كل المرج ما فيها غير كم عيلة ليكون فيها مجلس محلي فعال!!

أبو عمر، 33 سنة، بلدة النشابية
من بعد التحرير ما منسمع غير مجلس محلي انحل، وتشكيل مجلس محلي.. احنا ماعم انشوف منهم غير الحكي..

محمد، 28 سنة، بلدة النشابية
واللّه طقت روحنا واحنا عم انروح ونحكي. ونقلن: يحطو مكرو باص واحد يقدر ينزّلنا على دوما مشان نقدر نشتري الاغراض.. لانو هون متل مالك شايف صحرا

جاسم، 23 سنة، بلدة اوتايا
لسا المازوت والكاز على حالو! سعر متل النار ومافي غير منسمع: رح ندعم ورح انوفر وكلون عم يكذبو..

أبو طلحة، 30 سنة، بلدة أوتايا
في مشاريع، متل مالك شايف، ارض كبيرة ومحصول كبير. بس ياترى بيتوزع على هالعالم الغلبانة.

سامر، 27 سنة، مرج السلطان
واللّه على أساس في أمل من توزيع الخبز بعد ما كان في مشروع بعشرات الدونمات كانوا مخصصين لهالشي، بس للاسف متل مالك شايف حصاد ومدري وين راحو بالقمح كالعادة حرمية

حنان وأختها مها، 25 سنة، مرج السلطان
عم نحاول انفهم هالمسؤولين إنو لازم يكون عنا مركز لبيع المواد الغذائية، لأنو واللّه عم انموت الف موتة لننزل على دوما ونجيب أغراضنا، وهات لتلاقي ركبة! يا إما بتوقف ساعة، أو ساعتين ويمكن ماتلاقي حتى!

أبو جاسم، 40 سنة، حرستا القنطرة
بدنا يوفرو شوية محروقات لهالمولدات، لنقدر نزرع متل هالعالم والخلق. واللّه بعنا حالنا، ويلي فوقنا، وتحتنا، لنقدر نفكر نسقي هالأرض..

شهر تطوعي لتنظيف مجرى بردى حفاظاً على الري منه

أطلق فريق الدفاع المدني في وادي بردى مؤخراً، حملة تنظيف مجرى نهر بردى، الواقع ضمن المناطق المحررة بطول 20 كيلومتراً، إضافة إلى حوض نبع الفيجة وعدد من آبار المنطقة.

ويشارك في الحملة 58 متطوعاً، بالتعاون مع سكان المنطقة، وتستمر عملية التنظيف شهراً واحداً، قابلاً للتمديد، إن دعت الحاجة. وذلك على خلفية تلوث كبير لحق بمجرى النهر، بسبب النفايات والمخلفات وغياب العناية.

شارك في الحملة 58 متطوعاً، بالتعاون مع سكان المنطقة

ويشير المشرف على الحملة أحمد عليا، إلى « أنَّ الهدف الأساس هو تأمين المياه الصالحة للري، بعد تحول الزراعة إلى مصدر أساسي لدخل المواطنين في المنطقة، بسبب حصارها من قبل النظام، وسوف يؤدي غياب مياه الري النظيفة إلى توقف الزراعة؛ وبالتالي حرمان الآلاف من قوتهم اليومي»، مضيفاً: أنَّ «الفريق يعمل أيضاً على تنظيف عدد من الآبار القديمة من أجل تأمين مياه الشرب للمدنيين، والتي لا تتوفر بكثرة في العديد من المناطق».

ويعمل المشاركون في ظل قلة الأدوات والآليات والإمكانات المادية، فضلاً عن الخطر الدائم بسبب قصف قوات النظام. ويؤكد عليا أنهم «صامدون على الرغم من قلّة الموارد والأدوات والآليات؛ الآلية الوحيدة التي نمتلكها هي جرار زراعي، مزود بكبين خلفي كان مخصصاً لجمع القمامة بالإضافة لـ (تركس) صغير، وأدوات حفر بدائية».

ويسعى الفريق، إلى الحفاظ على نظافة نبع الفيجة بشكل خاص، باعتباره المصدر الأساسي لمياه الشرب في دمشق وريفها.

ويلفت عليا، إلى أنّ «القصف الجوي ودمار الأبنية السكنية، يؤديان إلى تلوث مياه الشرب في وادي بردى، خاصة نبع الفيجة، لذلك تبقى عناصرنا في حالة تأهب وعمل دائم لجمع الركام وترحيله وابعاده عن منابع المياه».

وتعدّ هذه الحملة، الثانية من نوعها، وقد نظّم الدفاع المدني في وقت سابق، وبالتعاون مع مجلس «شورى المجاهدين» والهيئات الطبية المحلية والمجلس المحلي في وادي بردى، حملةً استمرت ثلاثة أشهر، عملت على تنظيف وتعقيم المنطقة بعد انتشار مرض التهاب الكبد الوبائي، وشملت حينها توزيع مواد التعقيم والتنظيف على المدارس والأماكن العامة، إضافة إلى إقامة حملات توعية وتعريف بالأمراض الناتجة عن تلوث المياه.

«حرّاس» نحو طفل بعيد عن الحرب

بدأت «شبكة حراس» عملها، كمبادرة تربوية بمدينة داريا، في تشرين الأول 2013م، استهدفت الطفل من حيث الحماية والتعليم والدعم النفسي، بهدف خلق مجتمع جديد متعلم.

ويعمل مكتب حماية الطفل على توثيق الانتهاكات، وتدريب المجتمع ومراقبة عملية الحماية، والعمل المسلح فيما يخص تجنيد الأطفال، وعند مصادفة حالات تجنيدٍ لأطفال يقوم فريق «حراس» بالحديث مع المسؤولين، ومحاولة إقناعهم بإبعاد الأطفال عن السلاح، وإعادتهم إلى البيئة التعليمية، وتقديم الدعم النفسي لهم.

وتنشط «شبكة حراس» فيما يخص المشاريع الميدانية في مناطق عدة داخل سوريا، كريف دمشق، وإدلب، ودرعا. أما فيما يتعلق بمشاريع بناء القدرات فتعمل بالتعاون مع مدربيها، في أماكن مختلفة.

نشاطات وإنجازات:

في شهر أيار الماضي، واصل المكتب أعماله الكثيرة، وكان أهمها إعداد وتنفيذ جلسات امتحانية للطلاب المتقدمين لنيل شهادة التعليم الأساسي، وذلك بتوجيه اهتمامهم إلى النقاط الأساسية والهامة في كل مادة، ومساعدتهم في النقاط غير المفهومة.

وأنهى فريق من وحدة التدريب التابعة للمكتب، التدريبات الأساسيةَ المرشدة للجان حماية الطفل، لمجموعة ضمّت 12 معلمة، من كوادر مدرستي دوما الثانية، وسيف الدولة الأولى في دوما، ووزّع شهادات اتباع التدريب على المشاركات.

كذلك، أقامت الشبكة تدريباً على الأساسيات المرشدة في حماية الطفل، لـ 12 متدرباً من الكوادر العاملة في مؤسسة «آفاق الإنسانية» في مدينة سقبا، إلى جانب التدريبات الشهرية التي تقيمها للمراكز التعليمية الواقعة تحت إشرافها. ومن ذلك تدريب العاملين في روضة «حلم الطفولة» على مهارات التفكير الإبداعي، واستكملت ورشة التربية المختصة بكادر فريق الحماية والدعم في المكتب وعدد من المعلمات في مدرسة «لحن الحياة».

وشاركت الشبكة بفاعلية، في المؤتمر التعليمي الأول في الغوطة الشرقية، الذي ألقى الضوء على واقع ومشاكل الطلاب، والعملية التعليمية، والكوادر العاملة في سلك التعليم، إضافة إلى المقترحات والحلول لمواجهة هذه الصعوبات والتحديات.

وشارك المكتب أيضاً، في حفل ختام العام الدراسي لكل من روضة «حلم الطفولة» في بلدة بيت سوى

ومدرسة لحن الحياة، والذي أقيم للمرة الأولى في البلدة، وتضمّن العديد من النشاطات الترفيهية للأطفال، وتكريم العاملين والطلاب.

وقدم فريق المكتب تدريبات التربية المختصة في مدرسة «لحن الحياة»، وتضمنت الورشة مواضيع عدة أهمها: التوحد، صعوبات التعلم، وإعداد الخطة التربوية الفردية، كما تخللها جلسات عملية تطبيقية ليصبح الفريق مهيأ لإعداد الخطط في الأوضاع الجارية والاستجابة لها.

وقد واصلت ورشة الأمهات، بدورها، اجتماعاتها نصف الشهرية، ومناقشة المراحل النمائية للطفل، بينما بدأ الفريق مشروع بناء المكتبة، فجمع عدداً يسيراً من الموسوعات وقصص الأطفال، وعيّن أميناً للمكتبة، عمل على أرشفة موجوداتها وتنظيم عملية الإعارة.

وقدم المكتب خدمات لـ 83 طفلاً وطفلة من أصل 173 حالة تم رصدها، بينها أربع حالات علاج طبي، ثلاث حالات علاج نفسي، و13 حالة متابعة خطط تعليمية فردية، و30 حالة إعانة مالية.

الأطفال والحرب

لعل أشد الفئات العمرية تأثراً بالحروب والحصار هم الأطفال؛ نظراً لقلة خبرتهم المعرفية والحياتية، ومحدودية آليات التكيف التي يمتلكونها، إضافةً إلى طبيعة الخيال في مرحلة الطفولة، والذي يضخّم الحدث السلبي أو الإيجابي بصورة أكبر بكثير من حجمها الواقعي. وغالباً ما يظهر الأثر المباشر للحروب على الأطفال من خلال ردود الفعل الحادة على الصعيد النفسي والاجتماعي والفيزيولوجي، فيظهر عندهم فرط للنشاط، وعدم استقرار، وكثرة التساؤل، والنَّهم في تناول الأطعمة، إضافةً إلى انعدام الثقة بالمحيط، وحالات من الهلع والكوابيس ترافق النوم عادةً.

في خضم الحرب لا مكان لبيئة نفسية متوازنة للأطفال إلا أن دور الأهل الأهم يكون في تخفيف آثار الصدمة وانعكاساتها على إنسان المستقبل عبر مجموعة من الإجراءات:

- التخفيف من تعابير الخوف والهلع، وضبط النفس قدر الإمكان، على اعتبار أنَّ الطفل يشعر بحجم المأساة والألم من تعابير الكبار حوله.
- التناوب على مرافقة الأطفال أثناء الغارات، وفي الملاجئ، بحيث لا تكون الأم برفقة الأطفال طوال الوقت ولا الأب كذلك، وينصح دائماً بجمع عدد من الأطفال مع بعضهم البعض لقدرتهم على تأمين الدعم النفسي لبعضهم فطرياً.
- العمل على شغل انتباه الأطفال بأنشطة منزلية أياً كانت المواد، وفي حال انعدام وجود الأوراق والأقلام، تكفي بعض الحجارة الصغيرة لخلق مساحات للعب في الملاجئ.
- الإجابة على أسئلة الطفل بهدوء، وعدم الانفعال، والأخذ بعين الاعتبار أنَّ الطفل يميل بشكل لا إرادي إلى تحميل نفسه مسؤولية الأوضاع السيئة التي تعيشها الأسرة.
- إشراك الطفل في مسؤوليات الأسرة زمن الحرب؛ كرعاية الأصغر سناً، أو مساعدتهم على الكتابة، أو الدراسة، ما يعزّز ثقة الطفل بنفسه، ويتيح له فسحة من الاستقرار.
- لا بدَّ، عند المساء وفي غياب التيار الكهربائي، من الاستفادة من تراث الغوطة ومرويات الأهل التي تؤكد على انتصار الخير دائماً، والأمل والمستقبل الجميل لأثرها الإيجابي على الطفل.
- لا بدَّ أيضًا، عند انتهاء الغارات أو جولات القصف، من تشجيع الأطفال على مساندة الآخرين والاطمئنان على أصدقائهم وزملائهم؛ ما ينمي عندهم الشعور بالمسؤولية ويدربهم على المشاركة.
- المحاولة، قدر الإمكان، في إبعاد الطفل عن مشاهد الدم، أو الدفن، أو العزاء. وفي حال حدوث وفاة يجب مصارحته بالواقعة، وتعزيز الإيمان لديه.

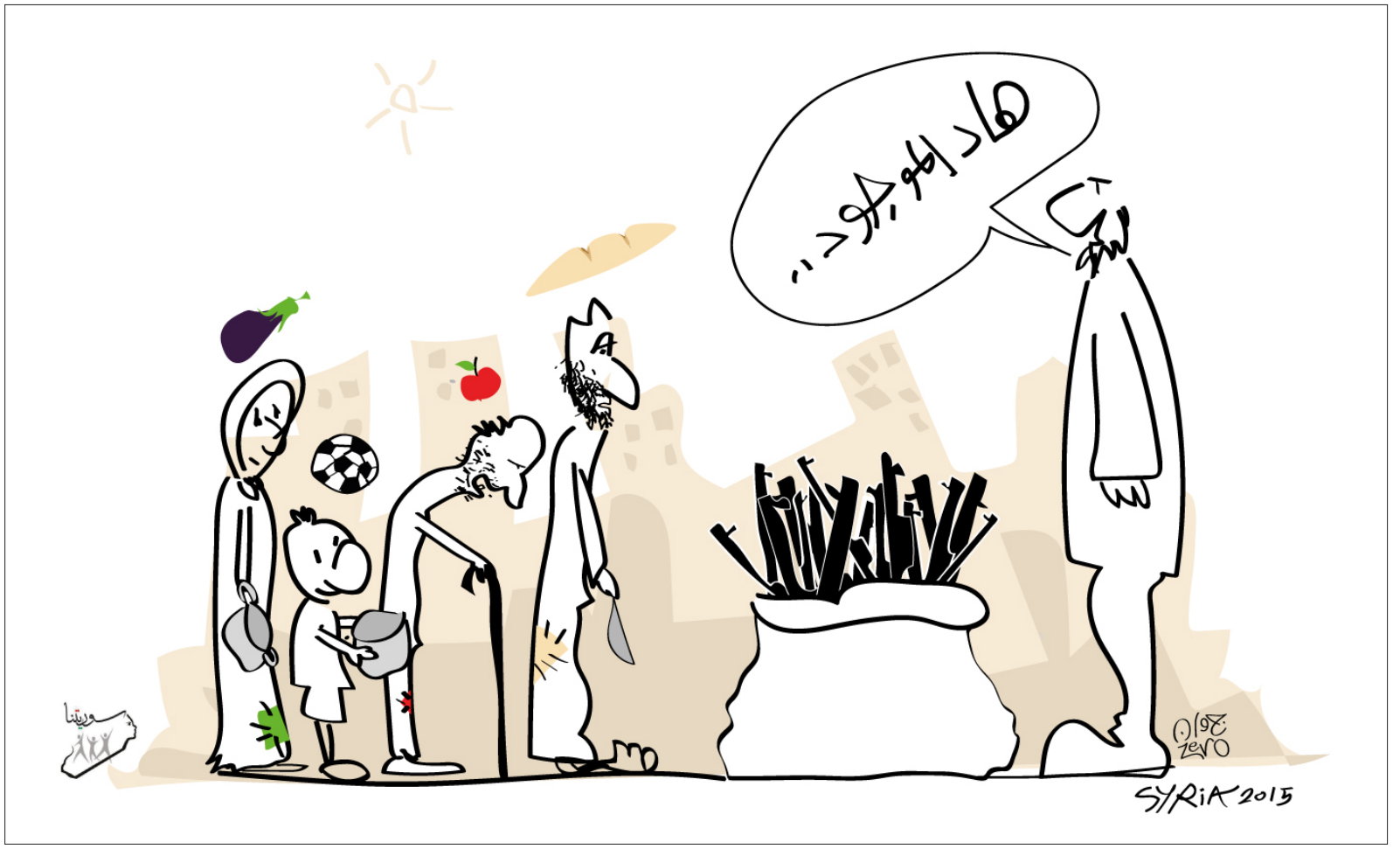

حين «جنَّت» الهامة وأطلقت مشفى علنياً

بلـغ عـدد العمليـات الجراحية التي أجريت فـي مجمع الشـام الطبي في الهامـة، 129 عملية خلال العشـرين يوماً الأولى من شـهر رمضان بزيادة مقدارها 230 ٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، حيـث كان العـدد 56 عملاً جراحياً، وبزيادة مقدارها 196 ٪ عن عشـرين يوماً قبـل ذلك، بتكلفة لا تتجاوز 3000 ل. س، لأكبر عمل جراحي.

في أواخـر عـام 2012م، أنهـى النظام أوسـع عملياته العسـكرية على بلدتي الهامة وقدسـيا إلـى الغرب من دمشـق، تاركاً البلدتين بلا أية خدمات صحية أو خدمية، مـع أضرار بالغة لا تـزال ظاهرة حتى اليـوم في البنية التحتية، كانت البلدتان خاليتين تماماً من أي مشـفى، أو طبيـب، أو أي منظمة طبية، أو حتى مسـتوصف، وباتت الحاجة إلـى تخديم المنطقة التي تضـم أكثر من 400 ألف مواطن سـوري لا يسـتطيعون الوصـول إلى مركز طبـي فـي حالـة الطـوارئ أو الاسـعاف نتيجـة الوضع المتـردي، والحصـار والمتقطـع والتدقيـق الأمني على الحواجز المحيطة ملحة جدّا.

لاقت فكرة إنشـاء مشـفى التي أعلن عنها مجموعة من شـباب الحـراك الثـوري المبكر فـي الهامـة، الكثير من الاسـتهجان؛ فكيـف لك أن تعلـن عن مشـفى لا يتمتع بصفات المشـفى الميداني، بل مشفى علني رفع اسمه عليه؟!

كان أصحـاب المبـادرة يعولـون علـى العلنية كسـبيل لحمايـة المشـروع، وكانـت المخاطـرة كبيـرة آنـذاك، وسـرعان ما ثبتـت صحة وجهة نظرهـم، ولم تتعرض المشـفى لأي استهداف مباشـر، لكن محمد الشامي أحد كوادر المشروع لا يخفي أن الفكرة كانت مجنونة.

أمام القصف

كان الاعتماد الأول على الدعم الشـعبي الذي سيقف خلف المشـروع، فالحاجة الكبيرة إلى مركز طبي بين الأهالي، جعلـت الحمايـة تأتي مـن الداخـل، يقول الشـامي: «إنه كان من الممكن الاسـتمرار فـي المطالبة بأي إنجاز، لكن المشروع استطاع أن يحقق بعض المطالب البسيطة».

ويؤكـد الشـامي أنهـم قـرروا أن يضعـوا المشـروع، أي المشـفى، أمـام أعين النظـام. يقـول: «قررنـا أن نقول للنظام هذا هو المشـفى، قم بقصفه إن اسـتطعت، فإن فعلها فسـيضيف جريمة حـرب جديدة لرصيـده، لكنه لم يفعل». مع الإشـارة إلى أنّ النظام قد قصف كل المشافي الميدانية والمراكز الطبية التي أقيمت قبل ذلك في الهامة.

يعرّف القائمون على المجمع المشـروع بأنه تنموي طبي يقدم خدماته عن طريق عيادات تخصصية بفرعه الأول، والمشـفى المجهز على مدار السـاعة بفرعه الثاني. وقد تمكن المشروع منذ إنشائه من تقديم العديد من الخدمات للسكان، والمقيمين المهجرين من مناطق دمشق وريفها.

وقد تمثلت الفكرة الأساسـية فـي خلق مجتمع مدني حي وقادر، وبحسـب تعبير الشـامي: «كنا نريـد الانتقال من الحالة الثورية الأولى إلى حالة البناء، وأردنا أن ننتقل إلى الخطوة الثانية من العمل». المجمع جزء من مؤسسة شام للتنميـة الاجتماعية، ويرفع القائمون عليه شـعاراً: «نحن ندير ولا نملك».

انطلـق المجمـع بعيـادة واحدة، ثمّ توسـع ليشـمل عدة اختصاصـات طبيـة في مجمـع العيـادات، فافتتـح مركز التوليد، ومركز الإسـعاف والطوارئ الذي يعمل على مدار الساعة في كلا البلدتين.

طفل النظام

يعمـل في المجمـع اليوم أكثر من 38 طبيبـاً يعملون في مشافي دمشق أيضاً، وعن هذه الازدواجية بين المكانين يقول الشـامي: «بهذه الطريقة تمكنا مـن حماية الكادر، والأطباء، والمشفى، والمرضى. نحن مثلاً لا نطلب بطاقة شـخصية من المريض، كل ما يهمنا هو الحالة الإنسانية التي تحتاج إلى العلاج».

في 26 شـباط 2014م، كان ضابـط فـي قـوات النظام يستقل سـيارته في بلدة قدسيا وتعرض إلى إطلاق نار، قضـى الأب وأصيـب الطفـل، اسـتقبل المشـفى الحالة، وحاول الـكادر الطبي تقديم العلاج لـه، لكنه توفي أثناء العمـل الجراحـي، وحافظ الـكادر على سـلامة الأم حتى لحظـة مغادرتها للمنطقة، وقد «تبرع الكادر الطبي بالدم للطفل أثناء العمل الجراحي، وكان من الممكن أن نقايض عليها وعلى الطفل، لكننا تصرفنا بإنسانية أولاً».

على طريق التمويل الذاتي

يُدعم المشـروع اليوم بحوالي 35 ألف دولار شـهرياً، يتلقاه المجمع مـن إحدى المنظمات الدولية، فيما يسـعى القائمون علـى المبادرة إلـى الوصول إلـى تمويل ذاتـي كامل، يقول الشـامي: «نحن على هذا الطريق، وفكرتنا أن هذا المشروع هو خدمي بامتياز، ويسـعى إلى دعم حياة الإنسـان أولاً، ولا علاقة لنا بأيٍّ فصيل عسكري، أو سياسي، أو حزبي، ونخطط اليوم للوصل إلى عشـرة آلاف مستفيد يومياً». وقدم المجمع خدماته لأكثر من 120 ألف مستفيد منذ تاريخ إطلاقه.

لا يخفي الشـامي أن المشـروع يحتاج إلى دعم مالي أكبر لتأمين معدات وأجهزة ضرورية لسير العمل ويلفت النظر إلـى نقطة هامة في هـذا المجال: «نحـن لا نريد تمويلاً تشـغيلياً، بل نحتـاج إلى تمويل مسـتدام نصـل به إلى لحظـة نقـول فيها للداعم نحن لا نحتاجـك ولا نريد منك أي شيء إضافي».

يخطـط القائمـون علـى المشـفى وغيـره من مشـاريع مؤسسـة شـام، إقامة مشـاريع فـي المجـالات التعليمة الخاصـة بالأطفـال، ويقولـون إنهـم جاهـزون لإطـلاق المشـروع؛ فالكوادر جاهزة، وكذلك القدرة والمخططات، إلا أنَّ عائق التمويل يقف دون ذلك، ولا زلنا بانتظاره، فيما تستمر الخشية من جيل غير متعلم قد يظهر في السنوات القادمة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن.